واقع التنمية في ظل تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر

The reality of development within the context of applying the mechanisms of good governance in Algeria

د. سليم قيرع [1*]، د . عبد النور زوامبية [2]

[1] جامعة زيان عاشور . الجلفة (الجزائر).

[2] جامعة زيان عاشور . الجلفة (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 19 أكتوبر 2020 ؛ **تاريخ المراجعة :** 04 ماي 2021 ؛ **تاريخ القبول :** 31 ماي 2021

ملخص:

لطالما كانت التنمية ولا تزال هاجس الكثير من الدول، والتي تحقيقها يتطلب العديد من الآليات، والكثير من الامكانيات (مادية وبشرية)، ولقد توصل عالم اليوم إلى أن لا مجال للحديث عن التنمية في ظل غياب تكوين بشري مترابط يشكل كتلة موحدة تحقق التطور، ولعل اللبنة الأساسية في ذلك تعود إلى حكومة رشيدة تهتم بالبشر اللذين لا تتحقق أهداف الدولة وسياساتها إلا بهم ومن خلالهم. وباعتبار عملية التنمية عملية متواصلة، يبقى تطوير الطاقات البشرية وتكوينهم أمر متواصل ومتجدد، ولا يتحقق كل ذلك إلا من خلال وضع آليات للحكم الراشد ذلك أن الإمكانيات المادية وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية. ولقد سعت الجزائر بتعاقب حكوماتها إلى محاولة تحقيق تنمية، ووضعت العديد من الآليات لها، وفي مقابل ذلك استحدثت ميكانيزمات لتحقيق حكم يتمتع بالكفاءة ويسعى إلى التطوير والتنمية بصفة مستدامة، وبالغوص أكثر في تجربة الجزائر نستشف أن هذه العمليات مقيدة بالعديد من السلبيات المؤسساتية والقانونية، والعديد من الممارسات البشرية السلبية والإدارة البيروقراطية رغم ما سخرته من أموال لهذا الغرض، ما دفع بنا إلى الغوص في دراسة الآليات التي وضعتها الجزائر لأجل تحقيق التنمية، خاصة بالشق المتعلق بترسيخ آليات تطبيق فعلي وتحقيق واقعي للحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الحكم الراشد؛ التطورات التكنولوجية؛ البيروقراطية؛ برامج التنمية في الجزائر.

Abstract:

Development is a continuous process that all countries are interested in, and in their pursuit of achieving it, countries has harnessed many mechanisms, material and human capabilities. However, the development process is not completed exept under a good governance aware of the importance of the human element as a basic actor in that process. Algeria, like other countries, has sought to put mechanisms for development, which are evident through the many programs set by successive governments. However, development in Algeria has been hit by negative practices, bureaucratic obstacles, and marked by interruptions in many programs, which prompted us to study the reality of development in Algeria.

Keywords: Development; good governance; Technological development; Bureaucracy; Development programs in Algeria.

*Corresponding author: e-mail: salimmagu811@gmail.com.

1- مقدمة:

مع تنامي وتيرة الاصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، معتمدةً في ذلك على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه المختلفة عبر مراحل عديدة حول الحكم الراشد، من آليات لتطبيق الأسس النظرية، ومن خلال الممارسات العملية، ولا يتم ذلك إلا من خلال عقلنة وترشيد تأسيس أنظمة الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للموضوعات التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد، وتوفير بيئة ملائمة لتجسيدها تجسيدا صحيحا يتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة، هذه الأخيرة التي لا تتأتى إلا من خلال تنمية اللبنات المختلفة للتكوين الكلي، ويقصد بذلك التنمية المحلية كجزء من الكل.

لعل ما دفع بنا إلى الحديث عن التنمية –خاصة بالحديث عن حالة الجزائر- ما تعاقب من تصريحات للمسؤولين حولها، وما تبع ذلك من برامج اجتماعية واقتصادية، وما تم تسخيره لهذا الغرض من وسائل مادية وبشرية وما ارتبط به من ضخ أموال ضخمة لتحقيق للوصول إلى الأسس التي ترمي بالتنمية إلى تحقيقها هذا من جهة، ودراسة الواقع الذي وصلت إليه التنمية في الجزائر والغوص في حقيقتها من جهة أخرى، ما ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق تنمية شاملة من خلال تجسيد آليات للحكم الراشد بما يتلاءم مع إقرار سياسة اجتماعية واقتصادية ترقى بالفرد والمجتمع إلى مستوى معيشي مرموق؟

2- تأصيل مفاهيمي للتنمية والحكم الراشد:

1.2- تعريف التنمية:

لقد تعددت التعريفات حول التنمية، غير أن أغلبها يصب في سياق واحد، وسوف نطرح العديد من التعريفات حولها، فيما يلي:

- تعرف التنمية على أنها: «عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية" (سليمان، 1996، صفحة 179)، لهذا التعريف دلالة على أن التنمية تمس جميع جوانب حياة الفرد فميزتها الشمولية، وهي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع (بن مرسلي، 2011، صفحة 18).

- كما تعرف أيضا بأنها "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية

يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب" (رشيد، 1986، صفحة 15)، أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية. إذا هي عملية واعية، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية. والتنمية بالإضافة إلى كونها عملية موجهة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، فهي تغيير في نمط الحياة التقليدية ما يوحي بأنها ضرب من التغيير الحضاري. (محي الدين، د س ن، صفحة 95)

بناء على ما سبق ذكره يمكن استنتاج أن التنمية: "تغيير كمي نوعي من وضع إلى وضع آخر أفضل منه، هذا التغيير يكون شامل غير مقتصر على مجال دون غيره من المجالات المتداخلة معه، مجال اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، بيئي وتكنولوجي". .

وما يمكن استخلاصه أيضا حول عملية التنمية أنها: (بن مرسلي، 2011، صفحة 20)

- **عملية موجهة:** أي يقوم بإدارتها فئة واعية تستوعب جيدا الغايات المجتمعية التي ينبغي تحقيقها، بذلك فهي تتميز بخاصية الاستمرارية فليس للتنمية نقطة وصول تسعى لبلوغها وتتوقف عند حدودها، بل هي متجددة ودائمة بتجدد احتياجات المجتمع المختلفة، كما أنها عملية متصاعدة، أي تسعى دائما لاكتشاف وسائل وسبل جديدة غير تلك المتوفرة حاليا، وذلك في سبيل مسايرة التغيير والتطور الحاصل في المجتمع، فاحتياجات المجتمع اليوم ليست تلك التي كانت سائدة أمس ولن تكون نفسها غدا.

- **عملية تتعلق بكافة أفراد المجتمع:** يجب أن يساهم فيها كل قطاعات وفئات المجتمع، ولا يجب أن تعتمد على فئة مجتمعية دون أخرى، أو على مورد واحد، أو تقتصر على قطاع واحد، وإنما جميع المكونات المجتمعية مطالبة بالمساهمة كل وفق اختصاصاته في دفع عجلة التنمية، ذلك أنها لم تبق مقتصرة على تحقيق النمو الاقتصادي، وإشباع الحاجات المادية للأفراد، بل تطور مفهومها ليصبح شاملا يتعلق بكل المجالات، وموجها لكل فئات المجتمع على اعتبار المواطنة وحقوق الإنسان المختلفة أصبحت محورية في تحقيق الدولة والحكومة لمشروعيتها السياسية. (نواري، 2016، صفحة 22)

- **عملية منظمة ومحددة الأهداف:** فهي ليست عشوائية وإنما هي عملية محددة الغايات والأهداف ولها إستراتجية طويلة المدى، فالدفع بعجلة التنمية لا يتم بطريقة عفوية بل أن العملية تحتاج تخطيطا دقيقا من أجل تحديد الاحتياجات، وكذا جمع البدائل المتوفرة والمفاضلة بينها واختيار البديل الأفضل.

- **إيجاد تحولات هيكلية:** أي أن يكون هناك تحول في الإطار السياسي والاجتماعي، الذي يتمثل في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهود والمكافآت، والتأكيد على انتماء الفرد لمجتمعه من خلال مبدأ المشاركة والعدالة في توزيع ثروات التنمية، إن إحداث التنمية يتطلب عموما عاملين أساسيين: ارتكاز التنمية على زيادة

الإنتاج واستثمار الموارد والتغيير الاجتماعي للأفراد، كما يجب أن تنبثق التنمية من سياسة عامة تسير وفقا لها، على مختلف المستويات الجغرافية. (الأمير السمالوطي، 2002، الصفحات 31-32)

2.2- أهداف التنمية:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية، فيما يلي: (العوالمة، 2009، الصفحات 154-154)

- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.

- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:** لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية، والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين.

- **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمم هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعد من الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى.

- **بناء الأساس المادي للتقدم:** إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاها تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.

- **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي يتم على أساسها برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي. (العوالمة، 2009، صفحة 156)

- **الرفع من مستوى العيشة:** إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

3.2- الحكم الراشد:

إن تداخل المصطلحات وتعددها يوحي بتعدد النظرة والاختلاف حول تحديد المصطلح وضبطه، فمن أجل الحديث عن الحكم الراشد لابد من التفرقة بين (أسلوب الحكم والحكم الراشد)؛ حيث أن أسلوب الحكم يعني مجموعة من الممارسات التي تقوم بها السلطة في أداء أعمالها وأفعالها وممارسة صلاحياتها وعلاقتها بالسلطات الأخرى داخل نظام الحكم الواحد، أما الحكم الراشد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية وحسن الاداء والرشادة، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، وحقوق الإنسان.

4.2- تعريف الحكم الراشد:

تعددت الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ولعلنا نجتهد في ذكر التعريفات الأقرب إلى عملية التنمية وهي:

- هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب. (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007، صفحة 16)

- وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الراشد بأنه: الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها. (البابلي، 2018)

- كما عرفه البنك الدولي على أنه: التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. (عمراني، 2008، صفحة 2).

ويمكن الجمع بين التعريفات السابقة بالقول بأن الحكم الراشد هو الحكم الذي يتسم بالفعالية والعدالة ويعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية.

5.2- أبعاد وأسس الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد على ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في: (الشطي، 2004، صفحة 97)

- **البعد السياسي:** يرتبط هذا البعد بطبيعة النظام السياسي ونمط ممارسة السلطة فيه، وكذا العلاقة التي تربط المؤسسات من خلاله، في مقابل ذلك يستند على مدى شرعية السلطة السياسية، في تمثيلها وممارساتها، فكلما كانت السلطة السياسية أكثر شرعية كلما كان أداءها جيد.

- **البعد التقني:** يرتبط هذا البعد بعمل المؤسسة التنفيذية ممثلة في مختلف الإدارات والمصالح التابعة لها، وباعتبار المؤسسة التنفيذية الساهر على تنفيذ وتطبيق السياسات العامة، تعتبر جوهر عملية التنمية في تجسيد مخرجاتها وتحقيق أهدافها.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** يرتبط هذا البعد بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة ومدى تمثيله الفعلي لمختلف شرائح المجتمع، هذا كم جهة، وبطبيعة السياسات العامة ورشادتها وارتباطها بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والمستوى المعيشي المراد بلوغه.

ولتطبيق الحكم الراشد يشترط توافر العناصر والمعايير التالية: (البابلي، 2018)

- **اقحام أكبر عدد من المواطنين من خلال المشاركة:** وذلك يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقة التي تربط السلطة الحاكمة بمواطنيها، والتي يمكن قياس نجاحها بمدى تفاعل المواطن مع مختلف العمليات السياسية في ظل حريات يكفلها القانون، (كالتصويت وإبداء الرأي، توفير الحريات العامة، ضمان مشاركة المواطنين الفعالة... إلخ)

- **لا حكم إلا بالقانون:** أي أن كل السلطات على مختلف مستوياتها لا تمارس سلطاتها وصلاحياتها إلا بما يمليه القانون، وكذا تحمل المسؤوليات على أفعالها وممارساتها، إضافة إلى محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة

- **الشفافية والمساواة:** ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير المعلومات الدقيقة، وإتاحة الفرص للجميع للاطلاع على المعلومات والاستفادة منها بما يخدم الصالح العام، إضافة إلى إتاحة الفرص أمام الجميع للحصول على الفرص وفق قاعدة تكافؤ الفرص والعدالة.

- **سرعة وحسن الاستجابة:** وهذا الأمر يتعلق بقدرة المؤسسات على خدمة الجميع دون استثناء ودون تمييز، إضافة إلى القدرة على التوسط بين المصالح المتضاربة لتحقيق المصلحة العامة، وكذا توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

- **الرؤية الاستراتيجية:** أي وضع مخططات بعيدة المدى تتلاءم مع الموارد المتاحة، وتكون بصفة مستدامة، ويجب في هذا الصدد أن يمتلك القادة والجمهور منظورا موسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها مع مراعاة مختلف الأنسجة والأبعاد المكونة للدولة.

3- أطر ومؤشرات تحقيق التنمية من خلال الحكم الراشد في الجزائر:

اتبعت الجزائر العديد من الأطر التشريعية والتنظيمية حول التنمية، محاولة من خلالها إيجاد سبل لترقية القطاعات المختلفة بكامل أبعادها، من صحة وتعليم وثقافة وإدارة وغير ذلك، كما وضعت الجزائر أطر مظرية وعملية لإيجاد سبل لتحقيق حكم راشد واقعي يستند إلى تطبيق فعلي للبرامج المسطرة.

1.3- تطبيق وتنمية الأطر التشريعية المتعلقة بالحكم الراشد:

دلالة هذا المؤشر يستند على إبداء الرأي والمساءلة لمجموعة العناصر المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كأساس يبني قاعدة الممارسات السياسية الصحيحة، والتي تستند على التداول السلمي على السلطة، واحترام حرية التعبير والتنظيم والمعارضة بوضع إطار تشريعي ضابط لها ومحدد لمجالاتها، هذا الإطار يعتبر وسيلة

رئيسية لإشراك قطاع كبير من قوى المجتمع في السلطة سواء بالمشاركة في تقلد المناصب التي تتم عن طريق الانتخاب، أو بالمشاركة في منح السلطة لمن يثق فيهم الشعب، وهو بهذا يعتبر آلية فعلية للمساءلة والمحاسبة بما يضمن تجاوب التصرفات الحكومية مع المتطلبات الحقيقية للمواطنين وتحقيق أكبر قدر منها، وهذا ما يظهر مسبقا في الحملات الانتخابية العلنية، والتي يمكن اعتبارها الوسيلة القادرة على إظهار شفافية أكبر للسياسات الحكومية ومدى تطابقها مع مطالب المواطنين، كما تُجسد الانتخابات الدورية عملية التقييم والرقابة، من خلال إعادة الترشيح التي يترتب عليها إعادة الانتخاب أو الإقصاء.

ولقد حاولت الجزائر أن تتكيف مع هذه الأساليب، ويتضح ذلك من خلال طبيعة التحول الذي مس محاور النظام السياسي الجزائري وما نتج عنه من توجه نحو التعددية السياسية، وما سبق ذلك أحداث وصولا إلى الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، بحيث كانت هناك محاولات لتغير أسلوب الممارسات السياسية من نمط التعبئة إلى نمط المشاركة، كما تم التخلي عن مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف.

غير أن ما يمكن قوله في هذا الصدد أن هذه التعددية تبقى شكلية مقيدة، وسيادة نمط التعبئة كبديل عن المشاركة يبقى واقعا وممارسة فعلية.

2.3- تطوير الطاقات البشرية والمؤسساتية باستغلال المحتويات الالكترونية:

يعتبر المورد البشري جوهر عملية التنمية، وهو كذلك جوهر إقامة الحكم الراشد، بحث لا تتأتى أي تنمية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية إلا من خلال تنمية العنصر البشري، ويتعلق هذا أساسا في عصرنا الحديث بتطويره في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ونظم المعلومات وكيفية استثمارها، وغير ذلك، ولا يمكن أن يكتمل كل ذلك إلا من خلال توفير الكفاءات اللازمة، وشحذ الطاقات وإعداد الكفاءات من خلال تسطير برامج تكوين وتعليم تواكب التغيرات التكنولوجية من أجل تقوية دور الموارد البشرية في استغلال تكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات، هذه الأخيرة يمكن حصرها في:

أ. في مجال الادارات الحكومية: عرفت الجزائر تغيرات ونقلة نوعية في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات على مستوى إداراتها المختلفة الأنشطة، وما يدل على ذلك محاولة دعم علاقة المواطن بالحكومة من خلال وضع بنية معلوماتية تدعم هذه العلاقة، وما نتج عن ذلك من تحسين الخدمات العمومية، وبناء مؤسسات أكثر فاعلية من خلال تكوين طاقاتها البشرية وتحفيزها على العمل بجدية، وقد تم وضع خطة طرق المعلومات الحكومية من أجل خدمة المواطنين والمؤسسات تعتمد على مفاهيم الحكومة الالكترونية والادارة الالكترونية ومجتمع المعرفة. (هدار، 2018، صفحة 75)

ب. في مجال قطاع التربية والتعليم: لتكنولوجيا الاعلام والاتصال دور أساسي في مجال التربية والتعليم، ولقد حققت الجزائر تقدما ملحوظا في هذا المجال حيث يمكن للأولياء مراقبة أولادهم والحصول على نقاطهم والاتصال بمعلميهم من خلال بوابة التربية والتي يمكن الولوج إليها بكتابة رقم تسجيل التلميذ.

كما تم استحداث طرق جديدة للتعليم كمشروع "تربية نت"، والذي من خلاله يمكن الاعتماد على الحاسب الآلي في عملية التعليم، وكذا مشاريع تطبيق الوسائل الحديثة في مجال الرياضة المدرسية باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال عن طريق الفيديو، وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، وتكنولوجيا الانترنت والحاسب الآلي. (كوندة، 2018، صفحة 275)

ج. في مجال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: اعتمد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على سياسة تهيئة بيئته لمختلف الفاعلين في هذا القطاع من جامعات ومراكز بحوث ومخابر بحث، وعزز ذلك بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما توفرت الجامعات على أطوار تعليمية في مجال المعلوماتية تبدأ من تقني سامي إلى دكتوراه.

كما عمل قطاع التعليم العالي على تعزيز التخصصات المتوفرة في مراكز البحث في الإعلام العلمي والتقني وتكوين ما بعد التدرج المتخصص في أمن المعلومات، إضافة إلى تجسيد مشروع الشبكة الأكاديمية البحثية الذي يوفر أرضية تحمل محاور التعليم عن بعد لجميع الطاقات البشرية في القطاع من أساتذة وطلبة وباحثين، كما يحتوي المشروع على مكتبات الكترونية افتراضية وما تحويه من فهارس مشتركة ودوريات وكتب وأطروحات ... وغير ذلك. (أزروال، 2009، صفحة 163) ولقد تدعمت منصة التعليم عن بعد، وزاد الاهتمام بها جراء الجائحة التي سادت العالم المسماة كوفيد 19 بحيث أصبحت ضرورة وأولوية من أولويات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وعموما، عملت الجزائر في السنوات الأخير على تحسين العديد من الخدمات وتعميمها من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاعلام والاتصال سواء في على مستوى إداراتها العمومية منها البلدية على مستوى الحالة المدنية، أو العدالة من خلال أتمتة بطاقة السوابق العدلية وشهادة الجنسية، وكذا في مجال توسيع خدمات البطاقة الذهبية، وهذا كله نابع من برنامج النمو الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001، والذي تشمل محاوره الأساسية على:

- وضع استراتيجية لمضاعفة استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال دعم التعاون الدولي والقاري في هذا المجال والاستفادة من الخبرات الأجنبية على جميع الأصعدة.

- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بجهيز كافة المؤسسات الجامعية بشبكات محلية وشبكة أنترنت.

- تحسين العناية الطبية في المناطق المعزولة باستعمال تكنولوجيا المعلومات الغرض منها تقليص الفارق بين المواطنين في مجال الحصول على الرعاية الصحية المتخصصة، وكذا تحسين التعليم في المناطق الريفية من خلال إنشاء شبكات وطنية لتطوير أنظمة المعلوماتية.

4- الأطر التنظيمية والعملية لتحقيق التنمية في الجزائر:

عملت الجزائر على تحسين نوعية الأطر التنظيمية من خلال تبني إصلاحات وتغييرات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار، ولقد تعددت الأطر العملية التي كان الهدف منها محاولة الرقي إلى مصاف الدول التي حققت نموا في مجالات عديدة.

1.4- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يقوم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على فكرة الطلب الفعال، وهذا يكون من خلال إعداد برامج تنموية تعدها الهيئات العليا والإدارات المتخصصة هدفه تحريك النشاط الاقتصادي بعد أن كان يعاني من ركود، وذلك من خلال استخدام منها تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار وزيادة القدرة الشرائية، والذي خصص له ميزانية أولية قدرت بـ 7 مليار دولار في الفترة بين 2001-2004. (عباس و سعود، 2018، صفحة 63)

ولقد تم توزيع المبالغ التي يتضح من خلالها محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول1: يبين توزيع المبالغ المالية على مجموعة من القطاعات التنموية (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	**210,5**
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	**204,2**
الفلاحة والصيد	10,6	20,3	22,5	12	**65,4**
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	**45**
المجموع (مليار دج)	**213,1**	**178,3**	**113,2**	**20,5**	**525,1**

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001** "، ص 87.

2.4- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة المؤسسات الانتاجية عن طريق فتح مزيد من الاستثمارات، خاصة في القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة وتدعيم الهياكل القاعدية، وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط، والذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار للبرميل، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما قارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها، مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسار التنمية، وقد تم رصد مبلغ يفوق 4200 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج، وكان البرنامج يهدف إلى: (عباس و سعود، 2018، صفحة 68)

- تحسين وتوسيع الخدمات العامة، التي أصبح توسيعها وتحسينها ضرورة ملحة قصد دعم ازدهار الاقتصاد الوطني مما يتنج عنه تحسين الإطار المعيشي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوي التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.

3.4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

لقد انصب اهتمام هذا البرنامج على تأهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، دعم التنمية الريفية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير إلى استقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة (جيش، حماية مدنية، شرطة ، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك...). (هواري و قاسم، 2013، صفحة 12)

ولقد سعت الجزائر من خلال انتهاج هذه السياسات إلى تعزيز وتوضيح المسار التنموي وكذا تحسين إطار الاستثمار وعصرنة المنظومة المالية، محاولة في ذلك استغلال الثروات البشرية والطاقات البشرية بما يسهم في وضع سياسة اجتماعية واقتصادية تتماشى والتحديات الوطنية.

جدول2: يبين توزيع المبالغ المالية على مجموعة من القطاعات التنموية (2010-2014)

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دينار جزائري)
برنامج تحسين الظروف المعيشية	9903
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500

المصدر: (بوفليح، 2012، صفحة 255)

4.4- البرنامج الخماسي 2015-2019:

جاء المخطط الخماسي كتكملة للبرامج السابقة، ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي تضمن ميزانية قدرت بحوالي 4000 مليار دينار جزائري، وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- وضع برنامج عناية خاصة لتكوين الموارد البشرية من خلال تشجيع تكوين وترقية اليد العاملة وتأهيلها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية.

- تحسين ودعم الاستثمار وتسهيل إجراءاته من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار المناسب لها، وتسهيل الحصول على القروض المالية.

- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الريفية التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة استيراد المواد الاستهلاكية.

وما نلاحظه في هذا المخطط هو تواصل الاهتمام بالتنمية من خلال ضخ المزيد من الأموال، والجدول الموالي يبين الاعتمادات المالية من خلال قانون المالية لسنة 2015 لمختلف القطاعات:

جدول3: يبين توزيع المبالغ المالية على مجموعة من القطاعات التنموية

القطاعات	المبلغ المخصص (مليار دينار جزائري	
الصناعة	5.195.000	5.541.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200

المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
دعم النشاط الاقتصادي (حساب التخصيص		741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000

المصدر: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2014، صفحة 48)

5- مؤشرات تناغم نفقات المخططات الاقتصادية وفق ترسيخ حكم راشد يحقق تنمية فعلية:

ضخت الجزائر من خلال برامج التنمية أموالا طائلة كان الهدف منها تحقيق نموا يؤهلها لبلوغ مصاف الدول الصناعية، وقبل اتخاذ موقف حول مدى نجاح هذه البرامج أو فشلها سنتطرق إلى بعض المؤشرات التي ستستند عليها لاحقا في تقييم هذه البرامج والسياسات التي ذكرناها سابقا.

1.5- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تغيرت مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر إلى الأحسن حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرت بـ 4,2% بين سنتي 2001 و 2009، عرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نفس التوجه خلال الفترة المرجعية حيث انتقل من 3,8% سنة 2000 إلى 7% سنة 2007 ليبلغ ذروته بـ 9,6% سنة 2009 ثم 5,7% سنة 2014. وقد بلغ الناتج الداخلي الإجمالي خارج الفلاحة نسبة 1,9% سنة 2011 مقابل 3,5% خلال سنة 2010 وسجل نموا للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة على التوالي بـ 5% و 6,5 %. ولقد سجلت الجزائر تراجعا معتبرا في معدلات الفقر. (الوكالة االوطنية لتطوير الاستثمار)

ولقد عمدت الجزائر إلى تهيئة بيئة للقطاع الخاص والاستثمار، الهدف منها دفع عجلة التنمية، ولقد أخذ القطاع الخاص يتطور فب الجزائر، وهذا راجع لتبني سياسات تشجيع الاستثمار الخاص، وما يتطلب ذلك من تحسين للحالة الأمنية، وكذا إصدار تشريعات وقوانين لمكافحة الفساد والوقاية منه، ولعل ترسانة القوانين التي أصدرها الجزائر خير دليل عللا اهتمام الجزائر بهذا المجال (مثل الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمرسوم التنفيذي رقم 06/356 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه، ...الخ).

2.5- مؤشرات مدى فعالية الأداء الحكومي:

الهدف من خلال هذا المؤشر تسليط الضوء على مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أداء وظائفه تقديم حدمة ذات جودة للمواطنين، خاصة ما تعلق منها بمجال التنمية الإنسانية من تعليم، صحة، تنمية اجتماعية، محاربة البطالة، وقياس درجة البيروقراطية فيه ونوعية جهاز الخدمة بتكلفة أقل كدلالة عن الحكم الراشد.

أ. مؤشرات التنمية البشرية: عرفت التنمية البشرية في الجزائر تطورا معتبرا والتي برزت في التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المختلفة، والمتعلقة بمستويات التعليم، والتنمية الانسانية، والشغل، ومستوى النمو الديمغرافي وغير ذلك، وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، صنفت الجزائر ضمن البلدان العشرين التي خفضت بصفة كبيرة عجزها في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 1990 و2015، كما عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في عامل الاستقرار السياسي والأمني مما انعكس ايجابا على جميع المستويات، فضلا عن تحسن الوضعية الصحية، وتطور مقاييس الأمل في الحياة بمعدل 1,3%، وكذا انخفاض في انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه. (الأمم المتحدة)

ولقد اهتمت الجزائر بجانب ترسيخ القيم البشرية في العمل والاهتمام بموظفيها وتكوينهم لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة مما ينعكس على الأداء العام لمختلف الأجهزة الحكومية، واهتمت بالطاقات البشرية من خلال اعتماد مخطط وطني من أجل امتصاص البطالة، واستحداث مناصب شغل عن طريق تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات المصغرة، وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ب. مؤشرات إدخال التقنيات الحديثة في الأجهزة الحكومية: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم الوسائل التي يمكن الاعتماد عنها في تحسين الأداء البشري، حيث تتخذ هذه الوسائل من المعلومة كقاعدة لها في جميع الأنشطة، كما تسمح معالجة البيانات بتقليل الوقت المستهلك للعمل وبتكلفة أقل، ولقد عملت الجزائر على تحسين أداء الأجهزة الحومية من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف أجهزتها، وذلك من أجل رفع كفاءة الجهاز الحكومي وبالتالي زيادة نجاعة وفعالية الخدمات المقدمة للمواطن من خلال تطوير البنية الهيكلية كأساس لشبكة الاتصالات، ووضع الأطر القانونية والتشريعية الواضحة لها، وكذا تطوير الطاقات البشرية وفي مقابل ذلك تطوير المحتويات الالكترونية.

6-الخلاصة:

من خلال ما سبق ذكره حول التنمية في الجزائر ومدى ارتباطها بالحكم الراشد، ومن خلال حديثنا عن ما سطرته الدولة من سياسات، وأموال، وموارد بشرية لتحقيق بنية حكومية قومية من جهة، ووضع إطار للاستثمار هدفه التطوير الاقتصادي من جهة ثانية بغية تحقيق رفاهية اجتماعية، يبقى المجال النظري للسياسات يختلف جزئيا عن المجال العملي، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة نلحظ أن كل هذه المعطيات لم تنعكس إيجابا على المستوى المعيشي الاجتماعي، حيث أن الاهتمام بالإحصائيات المسجلة على صعيد الناتج الخام لا تعكس الآثار الايجابية التي يوفرها هذا التطور لمستوى التعليم والصحة والشغل وغيرها من أهداف تنموية تتعلق بتخفيض نسبة الفقر وتحسين القدرة الشرائية، والتوزيع العادل للثروة.

كما أن تقارير البنك الدولي حول الاستثمار في الجزائر يؤكد بأنه ما يزال ضعيفا من حيث مستوى الاستثمارات، وهذا نابع من ضعف حماية المستثمر الأجنبي، وعلى صعيد الخوصصة التي شملت قطاعا واسعا من مؤسسات القطاع العام حتى وصلت إلى خوصصة أصول بعض المؤسسات المالية مما يؤدي إلى خلق نوع من الاحتكار وما يترتب عن ذلك من تكلفة اجتماعية كارتفاع نسبة البطالة وارتفاع أسعار السلع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة حول تحسين الجهاز الحكومي لتحقيق فعالية أكثر، وعلى الرغم من الأموال الطائلة المسخرة لتكوين العاملين والموظفين على مستوى كل القطاعات، يبقى أداء المؤسسات التابعة للجهاز الحكومي ضعيفا مقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر من جهة، وغياب رقابة حقيقية على الأداء وتأدية المهام من جهة ثانية، مما ينعكس سلبا على البرامج المسطرة للتنمية.

- **المراجع:**

1. أحمد رشيد. (1986). *التنمية المحلية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. اسماعيل وأخرون الشطي. (2004). *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت: مركز دراسات الودة العربية.
3. إقبال الأمير السمالوطي. (2002). *قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: مركز توزيع الكتاب.
4. الأمم المتحدة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *موجز قطري لبرناج الأغذية العالمي*. تاريخ الاسترداد 18 10, 2020 ، من https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_arb.pdf: https://www.uneca.org
5. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 12, 2014). قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015. *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
6. الرياشي سليمان. (1996). *الأزمة الجزائرية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. الوكالة االوطنية لتطوير الاستثمار الوكالة االوطنية لتطوير الاستثمار. (بلا تاريخ). *ارتفاع الناتج الداخلي الخام بثلاث أضعاف*. تاريخ الاسترداد 17 10, 2020، من http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/808-le-pib-de-l-algerie-a-plus-que-triple-en-10-ans-ons: http://www.andi.dz
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (بلا تاريخ). *ارتفاع الناتج الداخلي الخام بثلاث أضعاف*. تاريخ الاسترداد 17 10, 2020

9. رافيق بن مرسلي. (2011). الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011. *أطروحة دكتوراه*. الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو الجزائر.

10. رانية هدار. (5 12, 2018). دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر. *أطروحة دكتوراه*. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة.

11. رشيد نواري. (2016). انعكاسات الإصلاحات السياسية على واقع التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية الجلفة 2011-2015. *مذكرة ماجستير*. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

12. سلمى كوندة. (العدد 2 المجلد 9, 2018). تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال الرياضة المدرسية – الواقع والتحديات. *مجلة الابداع الرياضي*، الصفحات 267-285.

13. صابر محي الدين. (د س ن). *قضايا التنمية في المجتمع العربي*. تونس، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: الدار التونسية.

14. عامر هواري، و حيزية قاسم. (2013). السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها. *ملتقى وطني حول "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"*. جامعة سوق أهراس: كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير.

15. فرحات عباس، و وسيلة سعود. (6, 2018). عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. *مجلة الاقتصاد والقانون*، الصفحات 60-76.

16. كريوسة عمراني. (2008). الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر. *ملتقى وطني حول الحكم الراشد والتنمية*. الشلف: جامعة الشلف.

17. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. (2007). سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب.

18. نائل عبد الحافظ العوالمة. (2009). *إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العملية*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

19. نبيل بوفليح. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2010. *أبحاث اقتصادية وإدارية*.

20. نيبل البابلي. (24 03, 2018). *الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات*. تاريخ الاسترداد 19 10, 2020، من https://eipss-eg.org :https://eipss-eg.org

21. يوسف أزروال. (2009). الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق –دراسة واقع التجربة الجزائرية-. *رسالة ماجستير*. قسم العلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

قيرع سليم، زوامبية عبد النور، (2021)، **واقع التنمية في ظل تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر** ، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 12(العدد 1)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 151-167.